اقتصاد

الأردن: مبيعات صفرية للألبسة

عمّان ـ **العربي الجديد**

أكد نقيب تجار الألبسة والأحذية والأقمشة في الأردن، منير دية، أن تجارة قطاع الألبسة والأحذية التجاري باتت على المحك، في ظل استمرار «عواصف» جائحة فيروس كورونا، مطالباً بسرعة إنقاذها. وقال إن نشاط القطاع متوقف بشكل شبه كامل عن العمل منذ بداية شهر رمضان الفضيل، لتوجه المواطنين نحو شراء السلع الغذائية والرمضانية، واستمرار الحظر الجزئي. وأضاف أنه في ظل ظروف كورونا، إضافة إلى الازدحامات المرورية وقصر الوقت، لم يعد بمقدور المواطن التسوق بشكل مريح وشراء البضائع غير الرمضانية، مؤكداً أن ذلك أثّر بمبيعات الألبسة والأحذية التي انخفضت بنحو لافت مقارنة بالفترة التي سبقت دخول رمضان.

ويضم قطاع الألبسة والأحذية والأقمشة الذي يشغّل 56 ألف عامل، أكثر من 11 ألف منشأة تعمل بمختلف مناطق المملكة. ويوجد في السوق المحلية 180 علامة تجارية من الألبسة والأحذية تستثمر داخل المملكة. وأشار نقيب تجار الألبسة والأحذية والأقمشة في تصريحات لوكالة الأنباء الأردنية (بترا)، أمس، إلى أن العديد من محال القطاع تسجل منذ عدة أيام مبيعات صفرية، ما يشكل ضغوطاً على التجار لجهة ترتيب الالتزامات المترتبة عليهم، والمستحقات المالية المطلوبة، في ظل وجود أعداد كبيرة منهم لم يعد بمقدورهم الاستمرار بتجارتهم. وأوضح دية أن تجار القطاع ينتظرون قرارات رسمية لتخفيض الحظر الجزئي والشامل أيام الجمع، وعودة الحياة لطبيعتها بصورة تدريجية، مؤكداً أن استمرار الوضع الحالي سيعمّق الصعوبات على التجار والعاملين لديهم.

ولفت إلى أن تجار القطاع يعلقون آمالاً كبيرة على عيد الفطر المبارك لتعويض جزء من الخسائر التي لحقت بهم منذ بدء انتشار وباء كورونا، مبيناً أن الجميع استعد للموسم من خلال توفير البضائع المناسبة من الألبسة والأحذية، بموديلات مختلفة تناسب طبيعة السوق المحلية. وأوضح أن النقابة قدمت مقترحات عدة للجهات الرسمية تتعلق بآلية عمل القطاع خلال شهر رمضان، ولا سيما لفترات بعد الإفطار، وتضمنت عدة بدائل تتناسب مع الظروف الصحية والواقع الوبائي، وبخاصة أن العديد من دول الجوار فتحت مراكز التسوق على مدار الساعة. ووفق نقيب تجار الألبسة والأحذية والأقمشة في الأردن، سيُسهم توسيع ساعات الدوام وإلغاء الحظر بكل أنواعه، بتخفيف حالة الزحام في الأسواق، وسيسمح للمواطنين بالتسوق في الوقت المناسب بعيداً عن الاكتظاظ، وبما يتوافق والإجراءات المتخذة لمكافحة الوباء، مؤكداً أن ذلك سينعكس على نشاط القطاعات المتضررة وإنعاش أعمالها. وأكد أن تركيز الجهات الرسمية على التوعية وإعطاء التطعيمات ولبس الكمامة والتباعد الجسدي وربطها بمزايا، أفضل للاقتصاد الوطني من استمرار الحظر والإغلاقات التي أضرت بمجمل القطاعات التجارية وكبدتها خسائر عميقة وكبيرة.

(Getty)

الدراجات تتحول إلى كابوس في الصين

تحولت الدراجات الهوائية المشتركة إلى كابوس في الصين، بعد انتشار عشرات الآلاف منها في الشوارع دون استخدام، بينما كانت قبل سنوات وسيلة التنقل الرئيسية، في البلد الذي يصل عدد سكانه إلى 1,4 مليار نسمة. ومنذ عام 2016، غزت المدن الصينية، الدراجات المشتركة، التي يمكن استئجارها ببساطة عبر تطبيق على هاتف ذكي وتركها على أي رصيف بعد الانتهاء من استخدامها، حتى أضحت ظاهرة فوضوية، وتحولت ساحات كبرى إلى مقبرة لها، وفق فرانس برس، حيث توجد ساحة شاغرة ضخمة في شنيانغ عاصمة مقاطعة لياونينغ (شمال شرق)، تحوي آلاف الدراجات غير المستخدمة. وفي مواجهة ذلك، تحركت بعض البلديات. وخططت بكين على سبيل المثال لإزالة 44 ألف دراجة من مناطقها الحضرية هذا العام بهدف تقليص أسطول العاصمة إلى 800 ألف دراجة.

أخبار مختصرة

فلسطين: ثلثا المنشآت الاقتصادية أغلقت مؤقتاً

أظهرت بيانات رسمية أن نحو ثلثي المنشآت الاقتصادية الفلسطينية اضطرت إلى إغلاق أبوابها مؤقتاً في 2020، جراء قيود مكافحة فيروس كورونا. وقال الجهاز المركزي للإحصاء، أول من أمس، إنّ نتائج أحدث مسوحه بيّنت أنّ «أكثر من ثلثي المؤسسات الاقتصادية تعرضت للإغلاق بمعدل شهر ونصف، خلال الفترة من بداية مارس/آذار - نهاية مايو/ أيار 2020».

ويبلغ عدد المنشآت الاقتصادية في فلسطين حوالى 240 ألفاً، أكثر من 90% منها يشغل أقل من 10 عمال. وبيّنت نتائج المسح، أنّ 14% من إجمالي المنشآت الاقتصادية لجأت إلى تسريح عمال لديها خلال العام الماضي.

صادرات كوريا الجنوبية تقفز 45% في أبريل

أظهرت بيانات جمركية أمس الأربعاء، أن الصادرات الكورية الجنوبية قفزت بنسبة 45,4% على أساس سنوي في أول 20 يوما من أبريل/نيسان بفضل شحنات الرقائق والسيارات والسلع النفطية.

وبلغت قيمة الشحنات الصادرة للبلاد 30,9 مليار دولار في الفترة من 1 إلى 20 إبريل بالمقارنة مع 21 مليار دولار في نفس الفترة من العام الماضي وفقا للبيانات الصادرة من وكالة الجمارك الكورية. وارتفعت الواردات بمقدار 31,3% على اساس سنوي إلى 33 مليار دولار، مما ادى إلى فائض تجاري قدره مليارا دولار خلال الفترة المذكورة وفقا للبيانات.

منصة «ميتوان» الصينية تجمع 10 مليارات دولار

جمعت شركة ميتوان، عملاق توصيل الطعام الصيني عبر الإنترنت، قرابة 10 مليارات دولار من بيع سندات قابلة للتحويل وأسهم إضافية وخطط لاستثمار هذه الأموال في تطوير و توسيع تقنيات التوصيل.

وقالت الشركة، وهي أكبر منصة لتوصيل المواد الغذائية في الصين ومقرها بكين، في بيان قدمته إلى بورصة هونغ كونغ، إنها باعت 187 مليون سهم إضافي عند 273,80 دولارا (هونغ كونغيا) لكل منها، وجمعت حوالي 6,6 مليارات دولار. كما جمعت الشركة ما يقرب من 3 مليارات دولار على شريحتين من السندات القابلة للتحويل.

الإمارات تزيد مشترياتها من السندات الأميركية 50%

نيويورك ـ **العربي الجديد**

قفزت مشتريات الإمارات من سندات الخزانة الأميركية بنسبة 50%، في فبراير/شباط الماضي، ليعد أكبر شراء شهري لها على الإطلاق، على عكس نهج غيرها من كبار مصدِّري النفط في منطقة الخليج العربي، ومنها السعودية والكويت، التي قلَّلت من حيازاتها من هذه السندات. ورفعت الإمارات، ثالث أكبر منتج للنفط في منظمة «أوبك» حيازاتها من السندات الأميركية إلى 50,6 مليار دولار، بزيادة قدرها 17 مليار دولار تقريباً عن يناير/كانون الثاني، مما يجعلها ثاني أكبر مشترٍ للأوراق المالية في ذلك الشهر بعد المملكة المتحدة، وفقا لبيانات صادرة عن وزارة الخزانة الأميركية، أوردتها وكالة بلومبيرغ أمس الأربعاء. وجاءت عمليات الشراء الإماراتية في منتصف أسوأ فصل بالنسبة لسندات الخزانة الأميركية منذ عام 1980، حيث تخلصت صناديق تحوط عالمية من أكثر من 100 مليار دولار من سندات الخزانة لأكبر اقتصاد في العالم منذ بداية يناير/كانون الثاني الماضي، وفقاً لبيانات الحيازات.

وجرى أكبر صافي مبيعات للديون الحكومية الأميركية في العالم حتى الآن من عام 2021، في المركز المالي لجزر كايمان، والمعروف بأنه موطن للحسابات ذات الرافعة المالية، حيث تخلى المستثمرون هناك عن 62 مليار دولار من السندات السيادية الأميركية، في فبراير/شباط، بعد بيع 49 مليار دولار في الشهر السابق. وتراجع عائد السندات الأميركية لأجل 10 سنوات في الفترة الأخيرة إلى 1,697%. لكن مشتريات الإمارات تجاوزت الصين في فبراير/شباط الماضي، بينما أسباب ارتفاع مشترياتها غير معلومة، ولم يرد البنك المركزي الإماراتي على طلب للتعليق من قبل بلومبيرغ. ووفق بيانات وزارة الخزانة الأميركية، اشترت الصين 9 مليارات دولار من سندات الخزانة، ليصل إجماليها إلى 1,1 تريليون دولار، فيما كانت كل من السعودية والكويت بائعين صافيين لسندات الخزانة في فبراير/شباط. وعلى أساس سنوي، زادت حيازة الإمارات من السندات الأميركية بنحو 35% مقارنة بشهر فبراير/شباط 2020، الذي بلغت خلاله 37,3 مليار دولار. والبيانات التي تعلن عنها الخزانة الأميركية شهرياً لا تشمل الاستثمارات الأخرى لدول الخليج، سواء كانت الحكومية أو الخاصة بالولايات المتحدة، بل توضح فقط استثماراتها بأذون وسندات الخزانة الحكومية.

تركيا ومثلثات الشر

مصطفى عبد السلام

ليس مثلث شر واحداً هو ما يواجه الاقتصاد التركي كما حدد الرئيس رجب طيب أردوغان، أمس الأربعاء، خلال مشاركته في اجتماع الكتلة البرلمانية لحزب «العدالة والتنمية»، بالعاصمة أنقرة، حيث قال إن بلاده تخوض نضالاً ضد مثلث الشر «الفائدة، وأسعار الصرف، والتضخم» في مجال الاقتصاد. فهناك مثلثات كثيرة باتت تتربّص بهذا الاقتصاد الذي بات يئن بشدة شأن اقتصاديات مجموعة العشرين الكبرى التي ينتمي إليها كما حدث مع اقتصادات أميركا واليابان وبريطانيا. والملفت أن مثلث الفائدة، وأسعار الصرف، والتضخم بات يطغى وبقوة على الساحة الاقتصادية التركية، سواء من جهة زيادة الدين العام، المحلي أو الخارجي، أو هروب الاستثمارات الأجنبية الساخنة، أو الضغط على المواطن والأسعار والأسواق، فقد تخلى البنك المركزي عن سياسة خفض سعر الفائدة ورفع السعر مرة أخرى ليصل إلى 19% سنوياً في محاولة لوقف تهاوي سعر الليرة مقابل الدولار، والحد من هروب الأموال الساخنة من البورصة وأدوات الدين الحكومي، والحد كذلك من ظاهرة «الدولرة» وتخلص بعض الأتراك من الليرة والتوسع في حيازة الدولار واليورو والذهب.

وهناك أيضاً التذبذب الشديد في سوق الصرف الذي يزعج المستثمرين والتجار والمصنعين والمستهلكين على حد سواء، فتهاوي الليرة مستمر مقابل العملات الرئيسية، ويبدو أن التهاوي لن يتوقف قريباً طالما بقيت الأوضاع الصحية والاقتصادية الناتجة عن وباء كورونا على حالها، وهذا التهاوي تسبب في حدوث موجة تضخمية وقفزات في الأسعار مع زيادة البطالة، وبالتالي بات التضخم العالي يلاحق الأسعار ويرهق المواطن منذ سنوات، رغم الخدمات الصحية والتعليمية المتميزة التي يتمتع بها. لا يقف الأمر عند مثلث الشر الذي حدده أردوغان، فهناك ما هو أخطر، وأعني هنا مثلث كورونا الكارثي، وضخامة الدين الخارجي خاصة قصير الأجل والمستحق على القطاع الخاص، والزيادة المتوقعة في أسعار النفط، وارتدادات الملفات السياسية على الأوضاع الاقتصادية والمالية للبلاد، وهناك التدخل الحكومي في إدارة السياسة النقدية وقرارات البنك المركزي خاصة من قبل أردوغان نفسه الذي أقال ثلاثة من محافظي البنك المركزي خلال فترة زمنية لا تتجاوز العام ونصف عام.

تفشي كورونا ألحق أضراراً بالغة بقطاع حيوي مدرّ للنقد الأجنبي وهو السياحة الذي تراجعت إيراداته بشكل ملحوظ، وأثر الوباء سلباً على قطاع الاستثمارات الأجنبية، لكن في المقابل لم يؤثر على قطاع الصادرات، مصدر النقد الأجنبي الأول للبلاد، فقد تجاوزت الصادرات التركية 50 مليار دولار في الربع الأول من 2021، بزيادة 17,2% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

تنمية

صندوق لإعمار ليبيا

المناطق المتضررة تحتاج 50 مليار دولار

تسعى ليبيا إلى التعافي من الآثار المدمرة للحرب، عبر تأسيس صندوق جديد لإعادة الإعمار، حسب مسؤول من وزارة المالية لـ«العربي الجديد»

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

تعتزم وزارة المالية بحكومة الوحدة الوطنية إنشاء صندوق لإعادة الإعمار، سعيًا إلى التعافي من الآثار المدمرة للحرب والأزمات السياسية التي يعيشها منذ عشر سنوات، فيما تفتح صفقات إعادة الإعمار شهية الدول الأجنبية على اقتناص عقود استثمارية بالبلاد.

وتقدر حجم الأموال المطلوبة للصندوق ما بين 30 مليار دولار إلى 50 مليار دولار في غضون ثلاث سنوات، وفقا لمصدر مسؤول من وزارة المالية لـ«العربي الجديد».

وحسب مقترح إنشاء الصندوق، الذي حصلت «العربي الجديد» على نسخة منه، سيتمتع الصندوق الجديد بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة، وأن المبالغ التي تم تقديرها بما بين 30 و50 مليار دولار تستهدف تنفيذ مشروعات إعادة الإعمار للمناطق المتضررة من الحروب، منها ترميم مناطق جنوب طرابلس بسبب الحرب الأخيرة على العاصمة، وكذلك مناطق بنغازي ودرنة بالإضافة إلى سرت «وسط» ومشاريع التنمية والبنية التحتية، مؤكدا أن الصندوق لديه خطة للفترة من 2021 إلى 2023 كمرحلة أولى لإعادة الإعمار.

وتتقاطر الوفود الأجنبية من الاتحاد الأوروبي فرنسا وإيطاليا بالإضافة إلى تركيا وروسيا ودول الجوار تونس ومصر والجزائر بغرض توقيع اتفاقات التعاون الاقتصادي والحصول على نصيب من كعكعة الإعمار. وبدا هذا التنافس يظهر جليا منذ استلام الحكومة الليبية الجديدة مهامها رسمياً، في فبراير/ شباط الماضي.

وكان أحدث وفد حكومي قد زار ليبيا من مصر برئاسة رئيس الوزراء المصري، مصطفى مدبولي، الذي وصل إلى العاصمة طرابلس، أول من أمس، وأجرى مباحثات مع نظيره الليبي عبد الحميد الدبيبة، بحثت جملة من القضايا الاقتصادية والتجارية والسياسية. وأكد البيان الصادر عن الجانبين عقب الاجتماع تشجيع التبادل التجاري والاقتصادي من خلال رجال الأعمال والمستثمرين.

ويأتي مشروع صندوق إعادة إعمار ليبيا بعد مطالبة مجلس النواب بتقليص مصروفات التنمية خلال العام الحالي والاعتماد على مصادر بديلة لمشاريع إعادة الإعمار. وتتكون موارد الصندوق بما يخصص له من الميزانية العامة، ومساهمات الشركات الكبرى العاملة في قطاع النفط

> الصندوق يحتاج إلى تشريع من أجل متابعة الأموال

كمسؤولية الاجتماعية، والمساهمات المحلية والدولية.

وفي هذا السياق، قال الباحث الاقتصادي وئام المصراتي، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إن فكرة إعادة الإعمار عبر صندوق له الشخصية الاعتبارية جيدة، وتحديدا للمناطق المنكوبة من الحروب المتواصلة خلال عشر سنوات.

وأضاف المصراتي أن الحكومة ملزمة بوضع خطة استراتيجية لبرنامج إعادة الأعمار بالتنسيق مع مصلحة التخطيط العمراني.

ولكن في المقابل، ترى أستاذة الاقتصاد بجامعات ليبية، زينب عبد السلام، أن الوقت غير مناسب لتخصيص أموال لإعادة الإعمار لأن الحكومة الحالية مؤقتة إلى حين الانتخابات في ديسمبر/ كانون الأول 2021، والبلاد ليست بحاجة إلى تعاقدات جديدة.

وأضافت زينب عبد السلام أن الصندوق يحتاج إلى تشريع من أجل متابعة الأموال وطريقة صرفها أو الخضوع للرقابة المصاحبة لأن ليبيا أهدرت مئات المليارات من الدنانير دون تحقيق تنمية حقيقية في البلاد، مشيرة إلى عدم تحسين شبكة الكهرباء وتهالك البنية التحتية.

وقدرت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا «إسكوا»، الكلفة الإجمالية للصراع في ليبيا منذ اندلاعه في عام 2011 حتى اليوم، بنحو 576 مليار دولار.

وانعكست الحرب سلبا على معيشة المواطنين، ولا سيما الذين تهدمت منازلهم وليست لديهم القدرة على ترميمها أو إعادة بنائها، ولا توجد أي بيانات رسمية عن خسائر المناطق المنكوبة خلال صراعات مسلحة في السنوات السابقة منها سرت، وتاورغاء، ورشفانة وأجزاء من بنغازي ودرنة في شرق البلاد، إضافة إلى تعطل المطارات.

وتعيش ليبيا على وقع أزمات مالية خانقة وشح في السيولة النقدية وتدهور مختلف القطاعات الاقتصادية بسبب تواصل الصراع الذي أدى إلى خسائر فادحة في المصدر الرئيسي للدخل في البلاد وهو النفط، إذ بلغت الخسائر المالية نتيجة الإقفالات غير القانونية للحقول والموانئ النفطية خلال الأعوام 2013 – 2020، نحو 180 مليار دولار وتضررت 125 ألف وحدة سكنية بسبب هجمات القوات الموالية للواء المتقاعد خليفة حفتر خلال 14 شهرا على جنوب العاصمة الليبية طرابلس، بالإضافة إلى المقرات الحكومية والمحال التجارية.

وخلال جولة لـ«العربي الجديد» على مناطق النازحين لعائلات دمرت منازلهم، قال منصور الكريوي إن عائلته تعيش في ماوى عبارة عن مقر لشركة أجنبية غادرت البلاد في عام 2011. وأضاف الكريوي أنه نازح من منطقة عين زارة لأن منزله يحتاج إلى مبالغ مالية كبيرة للترميم ولا توجد لديه قدرة مالية من أجل دفع إيجار شهري بقيمة ألف دينار (الدولار = 4,5 دنانير). ويشير إلى أن أسرته مكونة من سبعة أفراد تعيش في غرفة فقط مع حمام ومطبخ صغير وهي من ضمن عشرات الآلاف من العائلات الليبية التي شردتها الحرب.

سباق بين دول أجنبية وعربية لاقتناص صفقات إعادة الإعمار (فرانس برس)

لبنان

إعادة توجيه الدعم لتخفيف الأزمات المعيشية

بيروت ـ **رينا الجهّال**

سلّم وفدٌ مشترك من اللجنة النيابية للاقتصاد الوطني والتجارة والصناعة والتخطيط والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، أمس الأربعاء، الرئيس اللبناني ميشال عون، الورقة التشاركية التي تم الاتفاق عليها كمدخل لإعادة توجيه الدعم. واقترح المشاركون، خلال لقائهم عون في قصر بعبدا الجمهوري، توجهَيْن استراتيجيَيْن: الأول الشروع سريعاً في تطبيق عدد من الإجراءات الملحّة ولمدة اثني عشر شهراً، تتناول البنزين والمازوت والغاز والأدوية والقمح والكهرباء وباقي المواد، والعمل على خفض نفقات القطاع العام بالدولار، وتحويل سياسة الدعم الحالية نحو تقديم مساعدات نقدية مباشرة، تماشياً مع إجراءات الرفع التدريجي للدعم. أما الاستراتيجية الثانية فتتناول تنفيذ إجراءات تكميلية سريعة تترافق مع بدء العمل على الرفع التدريجي للدعم.

وأكدت الورقة التشاركية التي تم الاتفاق عليها كمدخل لإعادة توجيه الدعم وصدرت عن مجموعة من الخبراء المتخصصين والممثلين عن المؤسسات الدولية أهمية التفاهم مع صندوق النقد الدولي والمنظمات الدولية بناءً على برنامج حكومي متكامل للإنقاذ والإصلاح والتعافي، وتنفيذ الإصلاحات المطلوبة، بحيث تصبح استراتيجية الحماية الاجتماعية جزءاً من البرنامج.

وبحث الرئيس اللبناني مع الحاضرين الآلية الواجب اعتمادها لتنفيذ الورقة التشاركية، وأصفاً إيّاها، كما أشار بيان الرئاسة الأولي، بأنها «مهمة في مضمونها وإن كانت تأخرت بعض الوقت»، مشدداً على

> مخاوف من ارتفاع أسعار السلع وفواتير الخدمات

ضرورة إيجاد حلول سريعة وعملية لمسألة الدعم. وبلغ مصرف لبنان مرحلة العجز عن الاستمرار في سياسة الدعم التي تتراوح ما بين 500 و600 مليون دولار أميركي شهرياً، وسنوياً ما بين 6 و7 مليارات دولار، وذلك في ظلّ الانحدار المتواصل في احتياطي البنك المركزي بالعملة الصعبة الذي انخفض إلى ما دون 14 مليار دولار أميركي.

وما يزال ملف الدعم عالقاً عند الحكومة اللبنانية التي لم تتخذ بعد القرار النهائي بشأنه رغم مرور أكثر من ستة أشهر على إثارة المسألة وانطلاق المباحثات بها، ووجود 4 سيناريوهات ضمن خطة ترشيد الدعم لا حسم بينها حتى الآن.

ويتخوف اللبنانيون من رفع الدعم عن المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية والمحروقات والكهرباء والأدوية، ما يترجم ارتفاعاً في الأسعار والفواتير من دون أن تقدّم لهم الدولة اللبنانية بدائل وأبسط مقومات الصمود، وهم الذين فقدوا قدرتهم الشرائية وسط الغلاء الفاحش وارتفاع سعر الصرف في السوق السوداء.

المغرب

خلافات حول تطبيق ضريبة التجارة الموحدة

الرباط ـ **مصطفى قماس**

يحتجّ تجار في المغرب على فرض ضريبة على نشاطهم، على شكل مساهمة مهنية موحدة، تعطيهم الحق في التغطية الصحية، بينما تؤكد الحكومة أن تلك المساهمة كانت مطلبا عبّر عنه التجار قبل عامين.

وأكد وزير التجارة والصناعة والاقتصاد الأخضر والرقمي، مولاي احفيظ العلمي، أول من أمس، أن المساهمة الضريبة الموحدة كانت من بين التدابير التي جاءت ثمرة مناظرة وطنية شارك فيها التجار، حيث عرضت بعض توصياتها في المؤتمر الوطني حول الضرائب التي نظمت في 2019.

وشدد على أن المساهمة الضريبية الموحدة، كانت مطلبا للتجار، معتبرا أن إيراداتها لا تنتهي في خزائن الدولة، بل ستسخّر لتوفير التغطية الصحية للتجار، حيث يعتبر التجار مشمولين بالاتفاقيات التي أبرمت مؤخرا بهدف توسيع التغطية الاجتماعية لفائدة 22 مليون من غير المستفيدين منها من تجار وفلاحين وصنّاع تقليديين.

وكانت بيانات وفرتها الإدارة الجبائية في العام ما قبل الماضي، أكدت على أن المساهمة المهنية الموحدة تهم حوالي 720 ألف شخص

تجّار يحتجون على الإجراءات الضريبية الجديدة (Getty)

مسجلين في النظام الجزافي للضريبة. وكانت فيدرالية الجمعيات التجارية والمهنية والحرفية، دعت إلى إضراب، الجمعة الماضية، احتجاجا على نظام المساهمة المهنية الموحدة، حيث تنتقد ربط الاستفادة من التغطية الصحية بالامتثال لأداء الضريبة الموحدة.

غير أن التجار ليسوا على قلب رجل واحد في ما يتعلق بالمساهمة المهنية الموحدة، حيث إن تحالفا آخر للاتحادات الممثلة لهم، يؤكد أن المساهمة المهنية الموحدة حظيت بمباركة جميع الجمعيات المهنية في المؤتمر الوطني حول الجباية.

ويتصور ذلك التحالف أن السواد الأعظم من التجار انخرطوا في التصريح لدى الإدارة الجبائية بالمساهمة المهنية الموحدة، التي ستعطيهم الحق في الاستفادة من التغطية الاجتماعية، وإن كانوا يعتبرون أن الأمر كان في حاجة لتوضيح وتفسير من قبل السلطات المختصة كي يفهم التجار منطق تلك المساهمة.

وذهب الكاتب العام للمقاولات والمهن، محمد الذهبي، إلى أن أكثر من 80 في المائة من التجار والمهنيين، سعوا إلى التسجيل في نظام المساهمة المهنية الموحدة، مؤكدا أنهم بادروا إلى الوفاء بالمساهمة التكميلية ذات الصلة بالتغطية الصحية.

ويشير الذهبي إلى أن السواد الأعظم من التجار والحرفيين، الذين سيخضعون لضريبة المساهمة المهنية الموحدة، سيؤدون في العام الواحد 120 دولارا، حيث سيفون بعشر دولارات في الشهر الواحد كمقابل للاستفادة من التغطية الصحية.

تحقيق

تنكيل حوثي بتجار اليمن

الاستيلاء على الزكاة يفاقم الأوضاع المعيشية

ثارت مخاوف في أوساط التجّار بمناطق الحوثيين من الاستيلاء على أموالهم تحت غطاء تحصيل الزكاة، بعد اتخاذ إجراءات تعسفية جديدة طاولتهم من قبل الهيئة العامة للزكاة في العاصمة صنعاء، وسط تحذيرات من تداعيات هذه الخطوة على معيشة اليمنيين

نمز ـ **زكريا الكمالي**

دخلت العلاقة بين السلطات الحوثية والقطاع الخاص بالعاصمة صنعاء وعدد من المحافظات اليمنية في منعطف حرج، عقب إجراءات تعسفية جديدة طاولت التجار من قبل الهيئة العامة للزكاة التابعة للحوثيين، وهو ما يهدد بتردي الأوضاع المعيشية.

وتعود جذور الأزمة الجديدة إلى إطلاق السلطات الحوثية، خلال الأسبوعين الماضيين، ما أطلقت عليه «مشروع تحديث بيانات المستفيدين من الزكاة»، زعمت أن الهدف منه «تأسيس قاعدة بيانات منهجية ودقيقة» تضمن إيصال الزكاة إلى مستحقيها الفعليين. وقال تجار في مناطق شرق تعز لـ«العربي الجديد»، إن الإجراءات الحوثية الجديدة هدفها الاستيلاء على أموالهم تحت غطاء الزكاة، حيث طُلبت منهم قواعد بياناتهم التجارية وأرباحهم السنوية بهدف تحديد مقدار الزكاة. وفي حين أكدوا أن حملة التضييق الحوثية ستعمل على مضاعفة أسعار السلع الغذائية، حيث سيضطرون لتعويض خسائرهم من المستهلك، أشاروا إلى أنه من المتوقع أن يتم الإعلان عن إضراب جزئي قريبا وصولا إلى إضراب شامل ما لم يتم العدول عن القرارات الحوثية.

حرمان الفئات الفقيرة

وبموجب الإجراءات الحوثية الجديدة، سيُمنع التجار من التصرف في الزكاة التي دأب القطاع الخاص على صرفها بشكل مباشر للفئات الفقيرة في شهر رمضان من كل عام، وأكدت مصادر أن السلطات الحوثية أجبرتهم هذا العام على التوقف عن ذلك، ودفع الزكاة لسلطاتها المتمثلة بـ«الهيئة العامة للزكاة»، التي تم استحداثها خلال سنوات الحرب. وشرعت السلطات الحوثية بتطبيق قوانينها بقوة السلاح، حيث قامت بنشر 6 آلاف و200 لجنة مجتمعية في صنعاء وكافة المناطق الخاضعة لنفوذها شمالي اليمن. ووفقا لتجار، فإن تلك اللجان المدعومة بدوريات مسلحة، نفذت مداهمات واسعة على مقراتهم خلال اليومين الماضيين وأغلقتها في صنعاء وإب والحديدة.

وقوبلت الإجراءات الحوثية بتنديد من القطاع الخاص، حيث خرجت الغرفة التجارية والصناعية في صنعاء عن صمتها، وندد في بيان صحافي، بـ«الإجراءات التعسفية» التي تشنها هيئة الزكاة الحوثية ضد القطاع الخاص، واعتبرتها «مخالفة لأحكام الشريعة والقوانين النافذة».

وكشفت الغرفة التجارية، وهي هيئة مستقلة يرأس مجلس إداراتها عدد من كبار التجار، عن قيام السلطات الحوثية بـ«تسيير دوريات مسلحة وعناصر أمنية ومخابراتية لمطالبة القطاع الخاص بتسليم قواعد البيانات أو إغلاق مستودعاتهم».

وفيما أكدت أن مؤسسات القطاع الخاص قامت بتسديد ما عليها من زكاة وهي ملتزمة بالنظام والقانون، حمّلت الغرفة التجارية هيئة الزكاة الحوثية «المسؤولية الكاملة الناتجة عن التصرفات غير القانونية»، وأشارت إلى أنها ستسبب «ضررا بالغا بالاقتصاد الوطني وسمعة البلاد».

تنكيل وابتزاز

ولم يصدر أي تعليق رسمي من هيئة الزكاة التابعة للحوثيين حول بيان الغرفة التجارية التي مُنعت من عقد مؤتمر صحافي، الإثنين

> حملة التضييق ستؤدي إلى مضاعفة أسعار السلع الضرورية
>
> حصد أموال طائلة من القطاع الخاص بعد الإجراءات الأخيرة

181

وفقا لتقديرات نشرها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن خسائر الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الخمس الأولى من الصراع يمكن أن تتضاعف إلى 181 مليار دولار في حال استمر الصراع حتى عام 2022.

الماضي، في صنعاء، لكن الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا نددت بـ«أعمال التنكيل والابتزاز التي تمارسها الميليشيا الحوثية بحق ما تبقى من رؤوس الأموال والبيوت التجارية في مناطق نفوذها»، تحت مسمى الزكاة. واتهمت الحكومة الشرعية، على لسان وزير الإعلام معمر الإرياني، السلطات الحوثية بـ«اختطاف التجار واقتحام وإغلاق عشرات المصانع والمحلات التجارية ومنع الغرفة التجارية من تنظيم مؤتمر صحافي».

وعلى مدار 6 سنوات من الحرب، تعرض الاقتصاد اليمني لأضرار فادحة أدت إلى تقلصه بما يزيد عن النصف، وسط توقعات أممية بأن تشهد البيئة الاقتصادية «مزيدا من التدهور» خلال العام الجاري.

وفقا لتقديرات نشرها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الأممي في اليمن، فإن خسائر الناتج المحلي الإجمالي التي تم تحملها في السنوات الخمس الأولى من الصراع يمكن أن تتضاعف إلى 181 مليار دولار في حال استمر الصراع خلال عام 2022، كما أنه من المتوقع أن تستمر قيمة الريال اليمني في الانخفاض، الأمر الذي يؤثر بشدة على القوة الشرائية للسكان.

حملة ممنهجة

دشن زعيم الحوثيين عبد الملك الحوثي حملة التضييق الجديدة على القطاع الخاص، وفي كلمة له، أواخر مارس/ آذار الماضي، اتهم الرجل الأول في الجماعة كبار المكلفين من التجار بأنهم «الأكثر سرقة للزكاة وبُخلا بها»، رغم أنها تساهم في تخفيف معاناة الفقراء والمحتاجين، حسب تعبيره. ورغم أن الزكاة كانت من أبرز المشاريع الحوثية الناجحة لجباية الأموال منذ عدة سنوات، إلا أن السلطات الحوثية ترجمت التوجيهات الأخيرة لزعيم الجماعة بإطلاق ما وصفته بـ«تحديث بيانات المستفيدين من الزكاة»، والذي يهدف في مرحلته الأولى إلى «حصر وتصحيح وضع اللجان المجتمعية وأرقام الفقراء والمساكين»، وفي المرحلة الثانية «إيجاد قاعدة بيانات صحيحة تشمل فقط الحالات التي تنطبق عليها معايير استحقاق الزكاة وفقا للمصارف الشرعية المحددة في القرآن الكريم»، وخلافا للتشريعات التي أدرجتها على القانون اليمني، والذي أجاز لها الحصول على 20 بالمائة من ثروات اليمنيين تحت مسمى زكاة الخُمس، رفعت السلطات الحوثية زكاة الفرد بمقدار 550 بالمائة، وذلك من 100 إلى 550 ريالاً يمنياً (نحو دولار)، فيما رفعت قائمة كبار المكلفين من التجار إلى نحو 25 ألف ريال بعد أن كانت القائمة 1300 ريال فقط، وفقا لمصدر حكومي.

حصد أموال طائلة

ومن خلال هيئة الزكاة التي أسندت قيادتها لأحد الزعماء القبليين الموالين لها، هو شمسان نشطان، أسفرت الإجراءات الحوثية عن حصد أموال طائلة من القطاع الخاص، وتحديدا خلال العامين الماضيين. ووفقا لتقرير رسمي صادر عن هيئة الزكاة الحوثية، اطلع عليه «العربي الجديد»، فقد بلغت إيرادات العاصمة صنعاء فقط خلال العام الماضي 5 مليارات و214 مليون ريال يمني (نحو 8 ملايين و690 ألف دولار)، وذلك بزيادة 73 بالمائة مقارنة بالعام الذي سبقه.

وفي المناطق الخاضعة لنفوذ الحوثيين بمحافظة تعز، التي تحتضن أكبر مجمع صناعي خاص على مستوى اليمن، حصد الحوثيون إيرادات زكوية نقدية خلال العام الماضي بلغت 894 مليون ريال يمني (نحو مليون و490 ألف دولار)، و900 قدح حبوب، أي بزيادة 214 بالمائة عن العام 2019، وفقا لتقرير آخر. ويقول الحوثيون إن الإجراءات الجديدة هدفها إيصال الزكاة إلى مستحقيها من الفقراء، لكن من خلال متابعة الأنشطة التي تنفذها هيئة الزكاة الحوثية، يتضح أن الجبايات الهائلة تذهب بدرجة أساسية لتمويل المجهود الحربي للجماعة ودعم مقاتليها. أواخر مارس/ آذار الماضي، أعلنت هيئة الزكاة التابعة للحوثيين أنها قدمت قافلة مساعدات لجرحى الحرب من مقاتليهم بقيمة 330 مليون ريال يمني (نحو 550 ألف دولار)، وأعلنت بشكل صريح أنها ستستمر في رفد جبهات القتال بمشاريع مختلفة.

أكثر من 100 انتهاك للقطاع الخاص

كان التضييق الذي تعرض له القطاع الخاص في مناطق نفوذ الحوثيين الأشد على مستوى اليمن، وأدى إلى تراجع حجم التجارة للمرة الأولى منذ 30 عاما بين مناطق الشمال والجنوب، حيث انتهج المسؤولون في صنعاء، سياسة خطيرة اعتبرها مركز الإعلام الاقتصادي (منظمة يمنية مستقلة) مؤشرا على المضي نحو الفصل القسري لليمن اقتصاديا. ورصد التقرير، الذي صدر مطلع مارس/ آذار الماضي، أكثر من مائة انتهاك تعرض لها القطاع الخاص في اليمن تمثلت في المداهمات والإغلاق للشركات والبنوك وعمليات المصادرة والنهب والابتزاز وغيرها من الممارسات التي مورست تجاه القطاع الخاص خلال العام 2020. وشهد اليمن خلال العامين الماضيين، تحولات اقتصادية مقلقة، أبرزها التأسيس لحالة فصل قسري بين اقتصاد المناطق التي تسيطر عليها جماعة الحوثي، ومناطق سيطرة الحكومة المعترف بها دوليا.

ووفقا لمركز الإعلام الاقتصادي، فقد مثل قرار عدم التعامل مع الفئات النقدية الجديدة من العملة المحلية الذي اتخذه البنك المركزي الواقع تحت سيطرة جماعة الحوثي في صنعاء، «نقطة تحول خطيرة في مسار خلق اقتصادين متمايزين بل ومتصارعين».

التجار في صنعاء تكبدوا خسائر باهظة بسبب قرارات الحوثيين (فرانس برس)

مال وسياسة

تثار مخاوف من عودة الاضطراب السياسي والحروب القبلية في تشاد التي لم تشهد استقراراً نسبياً إلّا في عقود حكم ديبي. ولا يستبعد خبراء أن يؤدي أيّ عدم استقرار إلى عرقلة الصناعة النفطية في البلاد

مخاطر اغتيال ديبي

الاقتصاد التشادي تحت نيران القبلية ومخاوف على صناعة النفط

لندن ـ **العربي الجديد**

يعدّ الاستقرار السياسي ركيزة أساسية لحدوث الرخاء والازدهار الاقتصادي في الدول، لكنّه عملة نادرة في الدول التي تفتقر للمؤسسات الشرعية والبنى التحتية ورأس المال البشري. وتشاد، الواقعة في وسط قارة أفريقيا، من بين الدول التي لم تعبر بعد من حياة البداوة إلى حياة الزراعة والتجارة والصناعة، وهي مستعمرة فرنسية سابقة نالت استقلالها عام 1958، لكن منذ استقلالها شهدت سلسلة من الحروب والصراعات القبلية ولم تستقر إلّا في العقود الثلاثة الأخيرة التي صعد فيها إدريس ديبي للحكم في العام 1990، معتمداً على قبيلة الزغاوة الكبيرة والقوية والتي تمتد فروعها في السودان.

وما يفاقم من حالة عدم الاستقرار تلك أنّ هناك أكثر من 200 مجموعة عرقية تتصارع على السلطة وصفقات النفط وتجارة التهريب الرائجة بين تشاد والسودان وليبيا، إضافة إلى المتاجرة بالبشر الجارية في مثلث الحروب في ليبيا والسودان.

ولا يستبعد محللون أن يطلق اغتيال الرئيس إدريس ديبي موجات جديدة من الاضطرابات والحروب القبلية في البلاد التي يقدر عدد سكانها بنحو 16,4 مليون نسمة. وتثار مخاوف من تداعيات غياب ديبي عن المشهد السياسي على الصناعة النفطية الوليدة التي نشأت في عهده.

في هذا الشأن، توقعت نشرة «ستاندرد آند بورز غلوبال» الأميركية أن يطلق اغتيال الرئيس التشادي إدريس ديبي موجة من الاضطرابات السياسية في تشاد ومنطقة أفريقيا الوسطى، وتلقائياً ستؤثر هذه الاضطرابات على الاقتصاد التشادي الذي يعتمد في 90% من صادراته على النفط.

وأعلن الجيش التشادي، الثلاثاء، أنّ الرئيس إدريس ديبي، الذي حكم البلاد لأكثر من 30 عاماً، لقي حتفه أثناء تفقده للقوات على جبهة القتال مع المتمردين الشماليين.

والاقتصاد التشادي اقتصاد صغير تخطى حجمه بقليل 11 مليار دولار في العام الماضي، 2020، بحسب بيانات البنك الدولي في العام الماضي. وما يزيد من مخاطر الصناعة النفطية في تشاد بعد وفاة ديبي، أنّ البلاد تعتمد في تصدير خاماتها على منافذ خارجية، كما أنّ العديد من القبائل تنظر إلى قبيلة الزغاوة، التي ينتمي إليها الرئيس ديبي، على أنّها المستفيد الأول والأخير من الصفقات النفطية وما يتبعها من احتكار للتجارة وعمليات التهريب. ويتم تصدير النفط التشادي عبر أنبوب طوله 650 ميلاً (1046 كيلومتراً)، يمر عبر جمهورية الكاميرون، قام بتمويله البنك الدولي بشروط تنمية البلد الفقير. لكن، بعض المراقبين، أنّ النفط التشادي يصدّر جزء منه إلى دول نفطية، من بينها الإمارات. ويراوح حجم الإنتاج النفطي بين 140 ألف برميل و150 ألفاً يومياً. وقال خبير الطاقة سامي يحيى، لنشرة «أس آند بي غلوبال»، في تعليقات نقلتها على موقعها، الثلاثاء: «لا يبدو من الواضح بعد كيف ستكون تداعيات اغتيال ديبي على إنتاج النفط، لكنّ عدم الاستقرار السياسي والمشاكل الأمنية ترفع من المخاطر على الصناعة النفطية».

ويأخذ البنك الدولي الذي مول الصناعة النفطية في تشاد على حكومة ديبي فشلها في استغلال الثروة النفطية لمصلحة البلاد، إذ باتت الثروة النفطية حكراً على مجموعات عرقية بعينها بدلاً من توزيع الثروة. وزاد اكتشاف النفط من الفساد في البلاد، إذ تفشت عمليات الرشوة واستغلت جماعات الزغاوة علاقاتها السياسية وسيطرتها على المناصب. عام 2018 اكتشف مكتب جرائم الاحتيال الخطيرة في لندن أنّ شركة «غريفيث إنيرجي» النفطية الكندية قدمت رشاوى لدبلوماسيين تشاديين في كلّ من الولايات المتحدة وكندا مقابل الحصول على عقود نفطية. وكشفت التحقيقات أنّه تم تأسيس شركة واجهة لغرض العقود النفطية قبل 6 أيام فقط من صفقة العقود تحت اسم «تشاد أويل» لتحويل أموال الرشاوى. وتقدر احتياطات النفط في تشاد بنحو 1,5 مليار برميل، وهي بهذا الاحتياطي تأتي في المرتبة العاشرة في أفريقيا لجهة الاحتياطات الهيدروكربونية. وبحسب تقرير البنك الدولي، فإنّ الاقتصاد التشادي لم يتأثر كثيراً بجائحة كورونا على الصعيد الداخلي، لكنّه انكمش بنحو 0,6% عام 2020، مقارنة بنحو 3% عام 2019. وبلغ عجز الميزانية 0,8% من الناتج المحلي عام 2020 مقارنة بنحو 0,3% عام 2019.

وتجاور تشاد مناطق ملتهبة في ليبيا ونيجيريا والنيجر والسودان (دارفور، غربي البلاد)، وتتخذها مجموعات إرهابية، مثل جماعة «بوكو حرام»، معبراً لتهريب السيارات والأسلحة إلى جنوب ليبيا وغرب السودان.

ويأتي الاهتمام الأوروبي والأميركي بتشاد في إطار حملة مكافحة الإرهاب في أفريقيا ومحاربة الهجرة الأفريقية غير الشرعية إلى أوروبا عبر ليبيا. ومن هذا المنطلق، اهتم البنك الدولي بمساعدة تشاد، مع الأمل في أن يساهم التعليم وتحسن مستوى المعيشة في الحدّ من جرائم التهريب. ووضع البنك الدولي جملة من الشروط في التمويلات التي منحها للصناعة النفطية، من بينها التوزيع العادل للثروة وتمويل مشاريع التعليم والصحة والطرقات.

لكن، على الرغم من موافقة الحكومة على هذه الشروط، ومصادقة البرلمان التشادي على قانون يحدد توزيع عائدات البترول، ظلت هذه الإجراءات حبراً على ورق.

ومن الشروط التي وضعها البنك الدولي تخصيص حكومة تشاد 80% من عائدات النفط لمساعدة وتطوير مجالات الصحة والتربية والتنمية القروية. وقد اشترط البنك الدولي أيضاً أن تقدم شركات النفط تعويضات لائقة للسكان المتضررين من عمليات الحفر في أراضيهم.

الراحل ديبي خلال افتتاح مشروع نفطي عام 2013 (إبراهيم أدجي/ فرانس برس)

صفقات فساد نفطية نفذها مسؤولون تشاديون فاحت رائحتها في العواصم الغربية

جدولة الديون الخارجية

عرض ممثلو صندوق النقد والبنك الدوليين منظورهم بشأن الديون التشادية ونقاط الضعف في الاقتصاد التشادي في الاجتماع السنوي الأخير الذي عقد عبر «الفيديو كونفرانس». ويقدر إجمالي ديون تشاد بنحو 44% من الناتج المحلي الإجمالي. وكانت السلطات التشادية قد قدمت طلبا رسميا لمعالجة ديونها إلى المقرضين من مجموعة العشرين ونادي باريس. وشكّل دائني تشاد في المجموعة والنادي لجنة مشتركة في 15 إبريل الجاري لدراسة سبل التعامل مع جدولة الديون.

قمة المناخ تنطلق بجنيف وسط انتعاش مشاريع البيئة

ارتفع حجم الاستثمارات في مشاريع البيئة النظيفة إلى 500 مليار دولار، وما زالت الصين متقدمة على أميركا في تقنيات الطاقة النظيفة

جنيف ـ **العربي الجديد**

قال المنتدى الاقتصادي العالمي، أمس الأربعاء، إنّ حجم الاستثمارات في مجال تحول الطاقة من التلوث إلى الطاقة النظيفة منخفضة الانبعاثات الكربونية الضارة، تجاوز 500 مليار دولار خلال 2020، لأول مرة، رغم تحديات جائحة كورونا.

وأضاف المنتدى ومقره جنيف، أنّ حجم الاستثمار العالمي ارتفع بمقدار الضعف من مستوى 250 مليار دولار، المسجل في 2010 إلى نصف تريليون دولار. وبحسب التقرير الذي اطلعت «الأناضول» عليه، تعهدت ثمانية من أكبر 10 اقتصادات بالوصول إلى انبعاثات صفرية بحلول منتصف القرن الحالي. ويقدّر أن ترتفع قيمة السوق العالمية للطاقة المتجددة إلى 2,15 تريليون دولار بحلول عام 2025. وإن العديد من الشركات والمصارف تتجه لتركيز استثماراتها في الطاقة النظيفة. كما أن العديد من الشركات تواجه ضغوطاً من قبل الزبائن وجماعات مناصرة للبيئة بعدم الاستثمار في الفحم الحجري والطاقة الملوثة للمناخ.

وتبدأ اليوم الخميس، لمدة يومين، قمة عالمية للمناخ، دعا إليها الرئيس الأميركي جو بايدن، الشهر الماضي، ويشارك فيها الرئيس الصيني شي جين بينغ ورؤساء 40 دولة أخرى لمناقشة خطط تخفيض التلوث. وأفاد المنتدى بأنّ عدد السكان المحرومين من إمدادات الكهرباء، انخفض إلى أقل من 800 مليون مقارنة بـ1,2 مليار نسمة، عام 2010.

وزادت قدرة الطاقة المتجددة للدول النامية والفقيرة، وهو ما ساهم في تحقيق تقدم ملحوظ في كلّ من الاستدامة البيئية وأمن الطاقة، بحسب المنتدى. ورغم هذا الزخم، أظهر التقرير أنّ 10 في المائة من الاقتصادات فقط تمكنت من تحقيق تقدم ثابت ومستمر في مؤشر التحول في مجال الطاقة على مدى العقد الماضي. ورصد التقرير أنّ دول شمال أوروبا، بما فيها السويد والنرويج والدنمارك، حافظت على مواقعها الرائدة في تقدمها القوي في الاستدامة البيئية.

وارتفعت حصة مصادر الطاقة المتجددة في توليد الطاقة إلى 29 في المائة العام الماضي، من 27 في المائة عام 2019، وفق بيانات الوكالة الدولية للطاقة المتجددة «آيرينا». وتبلغ استثمارات استراتيجيات تنقية اقتصادات العالم التراكمية، من انبعاثات الكربون بشكل شامل نحو 130 تريليون دولار، بحسب الوكالة نفسها.

وهناك العديد من الشركات العالمية الكبرى التي رفعت من حجم استثماراتها في مشروعات الطاقة النظيفة، إذ أعلنت شركة «أمازون» عن الاستثمار في تسعة مشاريع جديدة لاستخدام طاقة الرياح والشمس على مستوى مرافق الطاقة في كلّ من الولايات المتحدة، وكندا، وإسبانيا، والسويد، والمملكة المتحدة. وتمتلك الشركة حالياً استثمارات في نحو 206 مشاريع للطاقة المتجددة حول العالم، بما في ذلك 71 مشروعاً لإنتاج الكهرباء باستخدام طاقة الرياح والشمس على مستوى مرافق الطاقة، و135 نظاماً للألواح الشمسية المثبتة على سطوح المصانع والمتاجر حول العالم، وهو ما سيسمح بتوليد 8,5 غيغاواط من قدرة إنتاج الكهرباء حول العالم.

وتم إدراج عشرات الشركات والمشروعات الخضراء في البورصات الأميركية خلال العام الماضي، وتمكنت هذه الشركات من جمع مليارات الدولارات لمشاريع توليد الطاقة النظيفة. ومن بينها شركة «كوانتوم سكيب» التي تختص بالبطاريات، وتم تعويمها العام الماضي بتقييم 21 مليار دولار.

وما زالت الصين متقدمة على الولايات المتحدة في تقنيات الطاقة المتجددة. ووفق صحيفة «فايننشيال تايمز»، فإنّ الصين تمتلك نحو ثلث براءات اختراع الطاقة المتجددة في العالم، وهي أكبر منتج ومصدر للألواح الشمسية وتوربينات الرياح والبطاريات والسيارات الكهربائية في العالم. وحسب «فايننشيال تايمز»، قال وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن: «من الصعب تخيل فوز الولايات المتحدة في المنافسة الاستراتيجية طويلة الأمد مع الصين، إذا لم نتمكن من قيادة ثورة الطاقة المتجددة». وتعهد جون كيري، المبعوث الأميركي لشؤون المناخ، نهاية الأسبوع الماضي، بأن تتعاون الولايات المتحدة مع الصين لمعالجة قضايا تغير المناخ، رغم التوترات المتزايدة بين الدولتين الكبيرتين على المستويين السياسي والتجاري. وتعاني المدن الكبرى بالصين من التلوث الكثيف، إذ تغطي سحب سوداء داكنة سماء العاصمة بكين في بعض الفترات.

شركات كبرى تستثمر بكثافة في مشروعات الألواح الشمسية والرياح

مشروع الواح شمسية في ولاية نيوجرسي الأميركية (Getty)

روسيا تدفع مساعدات للأفراد والشركات

موسكو ـ **العربي الجديد**

كشف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، خلال رسالته السنوية للجمعية الفيدرالية الروسية (البرلمان) أمس الأربعاء، عن إجراءات لدعم الأسر والشركات في روسيا. وأكد الرئيس الروسي أن زيادة دخل المواطنين تعد هدفاً رئيسياً للحكومة التي دعاها للعمل في هذا المسار، كذلك العمل على خفض معدلات البطالة في البلاد. وأقر بوتين بوجود صعوبات في الاقتصاد الروسي بسبب جائحة كورونا، وقال: «نحن نتفهم الضربة التي أحدثها الوباء، والضرر الذي ألحقه برفاهية الناس، ونحن نعرف ذلك من خلال الأرقام. وكم أدى إلى تفاقم مشاكل عدم المساواة الاجتماعية والفقر».

وكلف الرئيس الروسي الحكومة بإعداد مجموعة من الاقتراحات، بما في ذلك خفض الضرائب، وتقديم قروض، لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في روسيا، وخاصة في ظل أزمة كورونا.

وأشار بوتين إلى ضرورة تقديم تسهيلات للشركات الروسية التي تقوم بتصدير منتجات غير أولية، بما في ذلك إزالة جميع القيود المفروضة على ضوابط الصرف الأجنبي للمصدرين، اعتباراً من يوليو/ تموز المقبل.

كما اقترح الرئيس الروسي تمديد برنامج المساعدات الذي يهدف لتحفيز القطاع السياحي الروسي حتى نهاية العام الجاري على الأقل، والذي يتضمن تعويض السائح عن جزء من نفقاته عند استجمامه في مناطق محددة من روسيا.

وحسب تصريحات بوتين أمس فإن الحكومة ستدعم الاستثمارات الخاصة في الاقتصاد الروسي، والتي ستساهم في خلق فرص عمل جديدة، ودعا الحكومة لدعم الشركات التي تستثمر أرباحها في تنمية الشركة. وأضاف أنه من المتوقع أن تسجل أرباح قطاع الشركات في روسيا في 2021 رقماً قياسياً، على الرغم من الصعوبات الاقتصادية.

كذلك قدم الرئيس الروسي اقتراحاً لدعم الأقاليم في روسيا، ويتضمن إعادة هيكلة قروض حتى عام 2029، والتي تم منحها في 2020 للتعامل مع تداعيات أزمة كورونا، واقترح تخصيص قروض بقيمة 500 مليار روبل حتى عام 2023 لتطوير البنية التحتية في الأقاليم.

وقال الرئيس الروسي إنه أوعز للحكومة إعداد نظام متكامل من الإجراءات لدعم الأسر التي لديها أطفال، على أن يتم ذلك بحلول الأول من يوليو/ تموز المقبل. كذلك أعلن عن مجموعة من الإجراءات التي تهدف لدعم الأسر، وقال بوتين إنه اعتباراً من بداية يوليو/ تموز المقبل، سيحصل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 8 و16 عاماً، والذين نشأوا في أسر وحيدة الوالد، على منحة شهرية تبلغ 5650 روبلاً.

وطلب بوتين من الحكومة تسريع التأشيرات السياحية وقال يجب أن يكون بالإمكان إصدار تأشيرة إلكترونية للسفر إلى روسيا عن بعد، دون إجراءات رسمية غير ضرورية، وفي غضون أربعة أيام فقط. كما أكد أن روسيا ستفتح أبوابها لاستقبال السياح الأجانب عند أقرب فرصة ممكنة، وقال: «روسيا ترحب بجميع الأصدقاء وفي أقرب وقت ممكن سنستقبل السياح الأجانب».

موسكو تتجه لتسريع إجراءات التأشيرة السياحية وإصدارها عن بعد

الرئيس الروسي فلاديمير بوتين (Getty)

رؤية

هل الفقاعة المالية قادمة؟

جواد العناني

هل هنالك علامات على قرب وقوع «فقاعة» مالية جديدة، تعود بنا إلى ما حصل في عام 2008 حيث اندلعت أزمة مالية عالمية؟ هل النمو السريع في الرقم القياسي لأسعار الأسهم المتداولة في البورصات الأميركية، مثل ناسداك، داو جونز، وستاندرد آند بورز، والتي ارتفعت خلال الأيام العشرة الأخيرة ارتفاعاً مذهلاً، يشكل علامة على ذلك؟

لقد تجاوز الرقم القياسي، حسب مقياس داو جونز، إلى 34,200 نقطة في نهاية التداول يوم السادس عشر من شهر إبريل/ نيسان الجاري، وقد كان قبل سنة تقريباً في حدود 22,790 نقطة. وقد تمثل هذا الارتفاع، بشكل واضح، في شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والشركات المالية، وشركات الأدوية، وشركات مطاعم الوجبات السريعة، وغيرها. وقد سجل مؤشر داو جونز ارتفاعاً سنوياً في دخل المستثمرين نسبته 41% تقريباً.

وفي الوقت نفسه، بدأت تظهر علامات تحمل نُذُراً بالخطر. وبسبب التطاير والتقلب في أسواق المضاربة على العملات الرقمية المشفرة «الكريبتو»، حصلت خسائر كبيرة للمضاربين بها، وقد خسر الأميركيون ما قدره 1,7 مليار دولار في عام 2018.

وفي شهر يناير/ كانون الثاني 2021، خسرت هذه العملات الرقمية حوالي مائتي مليار دولار من قيمتها. وبسبب التحايل، أورد موقع «INVESTOPEDIA» أن الخسائر الناجمة عن عمليات النصب في هذه العملات الافتراضية يصل إلى تسعة ملايين دولار كل يوم، أو بواقع 3,2 مليارات في السنة، وهنالك قصص استجدّت عن حجم الخسائر في هذا السوق، كما جرى لشركة مالية أميركية كبيرة خسرت ما قيمته 800 مليون دولار بسبب استثمار جزء من أموالها في شركة كانت تضارب على عملة بيتكوين «BITCOIN».

وكلما هبطت أسعار العملات الافتراضية، يسارع رجل الأعمال الأميركي إيلون ماسك (ELON MUSK) إلى إصدار بيان يشجع فيه المستثمرين والمخاطرين والباحثين عن الربح السريع على المضاربة على هذه العملات، خصوصاً البيتكوين، العملة الرقمية الأشهر، فترتفع الأسعار ثانية.

وقد أصبح ماسك، صاحب مصانع تيسلا لإنتاج السيارات الكهربائية، والمستثمر في سياحة الفضاء، نجم أسواق العملات الافتراضية، ويتبعه الناس. ونأمل ألا يكون الدور الذي يقوم به نسخة عن مغامرات من نعت بأنه أكبر نصاب في التاريخ، برنارد مادوف، (BERNAND MADOFF) الذي كان كبار المشاهير يجرون وراءه ليستثمر لهم أموالهم، إلى أن تبيّن أنه اختلط منهم ما يفوق 150 مليار دولار. وقد توفي الأسبوع الماضي عن عمر 82 عاماً.

ولا يقف الأمر بالطبع عند هذه المقارنات، بل يتعدّاه إلى الأسباب العلمية الكافية وراء إدارة أزمة كورونا، والإجراءات التي اتخذتها إدارة الرئيسين الأميركيين دونالد ترامب وجو بايدن من أجل إنعاش الاقتصاد الأميركي. لقد بلغت كلفة مجموعة إجراءات الإنقاذ من الرئيس ترامب، بعد انفجار أزمة كورونا، حوالى 1,7 تريليون دولار. أما كلفة مشروع الإنقاذ الاقتصادي التي تقدّم بها الرئيس جو بايدن، فقد تعدّت تريليوني دولار. ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم إلى أكثر من ثلاثة تريليونات دولار عند استكمال الموافقات عليه. ومع أن هذا المبلغ سيُستثمَر في تحسين البنى التحتية، والطاقة المتجدّدة، ونصرة الفقراء، ودعم الروّاتب، ودعم المرأة، إلا أن العبرة ليست في أوجه الإنفاق فحسب، ولكن في مصدر الحصول على هذه المبالغ.

ما فعله الرئيسان، إصدار عملة تسمّى النقد الإلزامي (FIAT MONEY)، التي تصبح نقداً إلزامياً بحُكْم القانون (LEGAL TENDER)، لكن مصدرها يأتي من طريق طباعة النقود دون مقابل إنتاجي يزيد من الناتج المحلي الاجمالي. وتمنح هذه النقود للناس فيعيدون إنفاقها، وتدخل ضمن آلية السوق من دون أن يكون السوق قد أنتج ما يكفي لتوفيره كمقابل لها. وهنا تحصل فجوة بين الراغبين في استخدام هذه النقود والسلع والخدمات المتاحة مقابلها، ولذلك ترتفع الأسعار.

وقد حلل هذه الظاهرة الاقتصادي الشهير الحائز جائزة نوبل، ميلتون فريدمان «MILTON FRIEDMEN» صاحب النظرية الكلاسيكية الجديدة والمدافع الأكبر عنها. في بداية ضخ النقود، تنزل أسعار الفوائد، لأن العملة المتاحة بين يدي الناس تكثر فجأة، وتكون الزيادة في المقادير المتاحة للإقراض أعلى من الطلب عليها، ما يؤدي إلى خفض سعر الفائدة. هذا ما حصل في المدى القصير.

ولكن في المدى المتوسط، ينتج من انخفاض أسعار الفائدة ارتفاع في الطلب على الاستهلاك والاستثمار، لأن انخفاض كلفة المال على الودائع وعلى القروض يغري الناس بمزيد من الإنفاق، فيتسارع الإنفاق، وتبدأ الأسعار (أو التضخم) في الارتفاع. ويارتفاع الأسعار، يحصل تفاوت واضح بين أسعار الفوائد الحقيقية والأسعار النقدية، ما يؤدّي إلى اضطرابات في أسواق المال. ولذلك، يلجأ الناس في توقعاتهم إلى التنجيم والمقامرة والتفاؤل والتشاؤم، وهو ما يُسمى أثر جيبسون «GIBSON EFFECT». وباضطراب التوقعات، تبدأ منحنيات العائد غير منطقية. وتصبح بعض السندات والأوراق المالية ذات الأجل القصير أعلى فائدة من السندات ذات المدى الطويل، أو ما يسمّى «منحنى العائد المقلوب». ومتى ما حصل هذا التوقع، يبدأ الناس في بيع وشراء سندات الإقراض وأسهم الملكية على غير هدى، ما قد يؤدي إلى انهيار السوق.

إذاً، بداية المخاوف من انهيار الأسواق المالية والتجارية ثانيةً تبدأ من بوابة التضخم، لا يزال التضخم في الاقتصاد الأميركي في حدود 2%، وهو رقم متدنٍّ بكل المقاييس. لكن مجلة «فوربس» «FORBES» تقول: «صحيح أن التضخم لم يأتِ بعد، لكنه حتماً قادم. وتقول وكالة بلومبيرغ الأميركية «BLOOMBERG» إن التضخم تصعب السيطرة عليه، لكن ذلك لا يعني حتمية قدومه، والآراء تكاد تكون منقسمة حول حتمية التضخم، لكن الموضوع مثار بشكل قوي.

إذا وقع التضخّم، فسيأتي بعده تراجع اقتصادي كبير يصيب العالم، فهل سيدخل العالم في منافسة بين الأقوياء، أم أنهم سيتفقون على التعاون لإحقاق الاستقرار الاقتصادي والنقدي في العالم؟